



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

## التقرير الخاتمي لنتائج الانتخابات البرلمانية مصر 2015

### الكرة في ملعب الشعب

---

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4<sup>th</sup> Floor, No 41 , Cairo, Egypt

ص.ب : 490 المعادي | 148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة

Website: [www.maatpeace.org](http://www.maatpeace.org)

E-mail : [maat@maatpeace.org](mailto:maat@maatpeace.org)

Tel. 00(20) (2) 25344706

Telefax. 00 (20) (2) 25344707

Mob. +201226521170

## تمهيد :

هذا هو التقرير الختامي الصادر عن " مرصد الانتخابات البرلمانية " و هو أحد آليات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان المتعلقة بمتابعة الانتخابات البرلمانية ( مصر 2015 ) والتي فتح باب الترشح فيها في الأول من سبتمبر وتم إجراء مرحلة الاقتراع فيها علي مرحلتين كانت خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر 2015

وقد تابعت المؤسسة كافة إجراءات العملية الانتخابية سواء الاطر التشريعية وعملية تعديلها ، ومرحلة الترشح ثم الدعاية الانتخابية ، فضلا عن متابعة اداء أطراف العملية الانتخابية وهي الهيئة المشرفة علي الانتخابات ، الجهات التنفيذية للدولة ، الأحزاب والقوائم والمرشحين المستقلين .

وتكتسب الانتخابات البرلمانية أهميتها من أهمية المرحلة التي يعيشها المجتمع المصري ، حيث دخلت مصر في مرحلة انقلالية وتأسيسية لبناء نظام ديمقراطي منذ 3 يوليو 2013 كاستجابة لمطالب الموجة الثورية التي شهدتها مصر في 30 يونيو 2013 حيث توافقت القوى الوطنية المصرية على حزمة إجراءات اعتبرت كخريطة طريق للمرحلة الانقلالية ، والتي تمثلت في عزل الرئيس السابق محمد مرسي وتعديل الدستور المصري الذي لم يحظى بتوافق مقبول وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمانية حرة ونزيهة .

وبالفعل أقر الشعب المصري دستوره الجديد الذي يعد نقلة كبيرة في تعزيز الحقوق والحريات وذلك بعد استفتاء شعبي جرى في يناير 2014 وانتهي بموافقة 98.1% من الناخبين على الدستور الجديد

ثم حلت الانتخابات الرئاسية الثانية خطوة في خارطة الطريق والتي تعد ثالث انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثاني انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير ، وقد شهدت الانتخابات التي أجريت في مايو 2014 معدلات مشاركة مرتفعة قياسا للتاريخ الانتخابي المصري ، وتمت في أجواء حرة ونزيهة ، وانتهت بفوز الرئيس الحالي السيد عبد الفتاح السيسي بأغلبية كاسحة ..

وها هو الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة الطريق ينتهي بانتهاء جولة الإعادة بالمرحلة الثانية لانتخابات برلمان 2015 ، حيث اختتمت العملية الانتخابية بشغل 555 مقعد من أصل 568 مقعد مخصص شغلاها بالانتخاب المباشر - ويتبقى 13 مقعدا في أربعة دوائر محل طعن وستحصل مقاعدها في عملية انتخابية منفصلة تنتهي في 20 ديسمبر 2015 .

وبشكل عام فقد جرت الانتخابات البرلمانية بصورة متوافقة إلى حد بعيد مع معايير الحرية والنزاهة ، حيث لم تتضمن تدخلات سلبية مؤثرة من الدولة وأجهزتها ، ولم توضع قيود ومعوقات على الحق في الترشح أو الحق في التصويت ، ورغم الخلافات على شكل النظام الانتخابي وبروز بعض الممارسات السلبية من بعض المرشحين ، إلا أن ذلك لم يكن ذو تأثير ملموس في النتائج النهائية للعملية الانتخابية ومدى تمثيلها لموازین القوة السياسية على الأرض ، فضلا عن أصوات الناخبين في الصناديق هي التي حسمت في النهاية ، فالكرة كانت في ملعب الشعب وليس ملعب الدولة كمان كان سائدا قبل يناير 2011 .

## الاطار التشريعي المنظم للانتخابات البرلمانية 2015

أجريت الانتخابات البرلمانية بناء على ثلاثة قوانين رئيسية هي:-

- قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية بقانون 45 بتاريخ 18 يناير 2014 وتعديلاته التي صدرت بقرار رئيس الجمهورية في قانون رقم 92 والذي صدر في 29 يونيو 2015 ، والمنوط به تنظيم حقوق الناخبين والمرشحين وتنظيم وصلاحيات الهيئة المشرفة علي الانتخابات ، فضلا عن الإجراءات التنظيمية لمراحل الترشح والدعاية والاقتراع والفرز .

٢ - قانون مجلس النواب والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم 46 في ٥ يونيو ٢٠١٤ وتعديلاته التي صدرت بقرار رئيس الجمهورية في قانون رقم ٩٢ والذي صدر في ٢٩ يونيو ٢٠١٥. والذي ينظم عدد اعضاء المجلس ونظام الاقتراع وعدد كل من المقاعد الفردية وعدد المقاعد المخصصة للقوائم ، كما يحدد القانون شروط الترشح لعضوية المجلس والصفات الانتخابية ، وحقوق وواجبات أعضاء المجلس واللائحة الداخلية للعاملين بالمجلس

٣ - قانون تقسيم الدوائر الصارد بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٠٢ في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تقسيم دوائر مجلس النواب وتعديلاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٨٨ الصادر في ٩ يوليو ٢٠١٥ . والمنوط به تقسيم الجمهورية جغرافيا وتعريف حدود الدوائر الانتخابية جغرافيا علي حسب الكتل السكانية للنظام الفردي وايضا لنظام القوائم

#### إشكاليات القوانين وتعديلها :

تعرض قانوني تقسيم الدوائر و مباشرة الحقوق الدستورية للطعن امام المحكمة الدستورية العليا والتي أصدر حكماً ببطلان المادة الثالثة من قانون تقسيم الدوائر والذي ادى بدوره الي وقف الانتخابات البرلمانية بناء على هذا الحكم في الاول من شهر مارس ٢٠١٥ ، وشهدت الساحة السياسية أن ذاك ترحيب الكثير من الأحزاب بالحكم ، حيث أن الأحزاب ارتأت ان هذا الحكم يعد خطوة لتعديل القوانين المتعلقة بالانتخابات البرلمانية و لتجنب أي عوار دستوري يعيق إتمام العملية الانتخابية ، وبعد هذا الحكم وجه رئيس جمهورية مصر العربية - عبد الفتاح السيسي- بتشكيل لجنة تتولى عملية تعديل قانون تقسيم الدوائر ، ثم رئيس مجلس الوزراء في ٢ مارس بإصدار قرار رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قرار بقانون تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب .

وبشكل عام كان هناك حالة من عدم الرضا بين معظم الأحزاب على إسناد مهمة تعديل القانون لنفس اللجنة التي وضعته ، وعلى الرغم من عدم وجود اعترافات تطعن في حياد اللجنة ونزاهتها ، إلا إن ملخص الاعتراضات التي أبدتها الأحزاب السياسية تمثل طعنا في " كفاءة " اللجنة ، وقدرتها على إنجاز القانون بما يتواافق مع حكم المحكمة الدستورية ، وفي المقابل تقدمت بعض الأحزاب المصرية بمقترنات لجنة المشرفة علي تعديل قانون تقسيم الدوائر .

وقد أجريت من مارس عام ٢٠١٥ ثلات جلسات من الحوار بين الحكومة بحضور رئيس الوزراء وعدد من الأحزاب السياسية حول تعديلات القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية. هذا وقد أجريت مناقشات عديدة حول الانتخابات البرلمانية، وشارك في جلسات الحوار المجتمعى ٧٥ حزباً.

وما حدث فعلياً أن اللجنة المكلفة بتعديل قوانين الانتخابات أجرت تعديلات طالت القوانين الثلاثة المنظمة للعملية الانتخابية، متمثلة في انتخابات مجلس النواب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، و مباشرة الحقوق السياسية، في ضوء الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا، وفي مقدمتها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب للنظام الفردي، مع الإبقاء على عدد مقاعد القائمة والمحددة سلفاً بـ ١٢٠ مقعداً، ليصبح إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ٥٩٦ بعد إضافة ٥٪، وهي نسبة المعينين. كما تضمنت التعديلات تعديلاً خاصاً بشرط الجنسية المصرية، بحيث لا يتطلب أن تكون الجنسية منفردة.

وبناء علي هذه التعديلات وقبل صدورها ، قررت أحزاب ما سمي بالتيار الديمقراطي (وتضم أحزاب: الكرامة، والعدل، ومصر الحرية، والتحالف الشعبي، والدستور) عدم المشاركة في القوائم المطلقة، والمشاركة في الترشح على المقاعد الفردية.

وبعد صدور تعديلات القوانين لاحقت المشاكل القانونية للانتخابات البرلمانية ، حيث انهالت الدعاوى القضائية على محاكم القضاء الإداري في مختلف المحافظات، تطالب بوقف الانتخابات لأسباب عدّة. وتتنوع هذه الأسباب بين ما

هو شخصي، لعدم قبول أوراق ترشح أشخاص بعينهم، ومنها ما هو عام هدد بوقف الانتخابات ككل أو تأجيلها، لطعنه بنصوص قانونية ، وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا، تمهدًا للإلغائهما. وتم عدم قبولها او تحويل بعضها إلى الدستورية العليا للنظر فيها.

وقد تعرّضت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات لمعضلة قانونية بشأن الكشف الطبي على المرشحين، بعد تعدد الدعاوى القضائية ضد قرارها بسريان نتائج الكشف القديمة التي أجرتها المرشحون في فبراير 2015 (قبل تأجيل العملية الانتخابية)، في حال قرر المرشحون أنفسهم خوض الانتخابات ، وذلك نظرًا لإمكانية تعرّض المرشحين لأمراض تمنعهم من أداء واجبهم النيابي خلال هذه الفترة، فضلًا عن إمكانية ظهور آثار للمخدرات والكحول في العينات المأخوذة منهم بعد نحو 7 أشهر. وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا قضائيًا بإلغاء قرار اللجنة العليا، ترتب عليه مدّ فترة قبول أوراق الكشف الطبي لثلاث أيام إضافية ، لتمكن المرشحين من الخضوع للكشف الطبي الجديدة.

### **الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية**

نص قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية نائبين من نواب محكمة النقض، وأقدم نائبين لرئيس مجلس الدولة، وأقدم رئيسين بمحاكم استئناف القاهرة، كما تختار المجالس العليا للجهات القضائية عضواً احتياطياً بمراعاة الأقدمية. وبعد إخطار رؤساء الجهات القضائية ووزير العدل بأسماء النواب المختارين، قد صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناءً على عرض وزير العدل ، وتحتسب اللجنة العليا للانتخابات بالآتي: إصدار اللائحة المنظمة لعملها وللأمانة العامة وللجان المنصوص عليها في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية

- ١ - إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالانتخابات التشريعية
- ٢ - الإشراف على القيد في قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها وتعديلها وتنفيذها دوريا
- ٣ - للانتخابات التشريعية بمراعاة الحالات المنصوص عليها في الدستور لدعوة الناخبين
- ٤ - تحديد مواعيد الانتخابات، ووضع الجدول الزمني لها
- ٥ - وضع جميع قواعد وإجراءات سير العملية الانتخابية والاستفتاء وذلك بما يضمن سلامة الإجراءات وحيادتها ونزاهتها
- ٦ - وضع ضوابط للانتقال إلى التصويت الآلي أو الإلكتروني مرحلية
- ٧ - وضع وتطبيق نظام لتحديد الرموز الدالة على المرشحين في الانتخاب على أن يتسم هذا النظام بالحيادية ويケفف المساواة وتكافؤ الفرص
- ٨ - الترخيص لمنظمات المجتمع المدني المصرية ، أو الجهات الأجنبية أو الدولية ووسائل الإعلام، بمتابعة سير الانتخاب والاستفتاء، وللجنة العليا تحديد هذه المنظمات وذلك حسب نشاطها السياسي المرخص به
- ٩ - تشكيل اللجان العامة والفرعية المنصوص عليها في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتحديد مقارها
- ١٠ - تعيين أمناء أصليين واحتياطيين بالجانب العام والفرعي
- ١١ - إصدار القرارات اللازمة لحفظ النظام أثناء الانتخابات التشريعية والاستفتاء
- ١٢ - إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء

وبشكل عام اتسمت اللجنة العليا للانتخابات في أدائها بالالتزام بالأحكام القضائية الصادرة ، والتعاطي معها سريعاً ، بما يعكس درجة كبيرة من الحرص على إتمام العملية الانتخابية . كما جاءت قرارات اللجنة متماشية مع

الأحكام القضائية الصادرة ، وهو ما كشف عن " توفر القدر المطلوب من استقلال السلطة القضائية الواجب لنزاهة العملية الانتخابية .

كان تعامل القضاة والموظفين مع العملية الانتخابية جيد جدا ، ولم نقم برصد اي حالات توجيهه من قبل القضاء داخل اللجان ، وباستثناء بعض الحالات التي تم رصدها حول تأخر فتح بعض اللجان نتيجة تأخر وصول بعض القضاة او حدوث بعض المشادات بين انصار المرشحين والقضاة او بين الناخبين والقضاة او رفض قليل من القضاة أو الموظفين مساعدة بعض الناخبين من كبار السن او المعاقين او الاميين في الاختيار ما ادي الي تركهم ورقة الاقتراع فارغة.

ووفقا للشروط الموضوعية التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات فقد اصدرت قرارات تضمن السماح للمنظمات العاملة في مجال متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية بمتابعة الانتخابات البرلمانية وتشمل تلك المتابعة كافة أعمال الرصد والمشاهدة والملاحظة لجميع إجراءات تسجيل المرشحين والدعائية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان نتيجة وفقا للشروط التالية

- أن تكون مشهرا وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية
- أن تكون ذات سمعة حسنة مشهودا لها بالحيادية والنزاهة
- أن تكون لها خبرة سابقة في مجالات متابعة الانتخابات

وقد منحت اللجنة العليا للانتخابات تصاريح متابعة لعدد ٨١ منظمة محلية و ٦ منظمات دولية كما منحت عدد 63 سفارة أجنبية علي الاراضي المصرية تصاريح كتابية لمتابعة العملية الانتخابية.

#### موقف أجهزة الدولة

شهدت الانتخابات التشريعية الاخيرة حيادية تامة من الدولة تجاه جميع المرشحين وكان تدخلها مقتصرًا على:-

اولا : ادارة عملية التأمين ، التي كانت علي مستوى المسؤولية ، ولاحظنا حرص قوات الامن علي حفظ سلامة امن المواطنين ، وسير العملية الانتخابية وعدم التدخل في سير الاقتراع ، وهو ما ظهر في تدخل قوات الامن لغض المناوشات والمشادات المحدودة التي حدثت امام اللجان ، وعدم السماح لهذه المشادات بالتأثير علي سير العملية ، كما ابديت قوات التأمين حرفية كبيرة في القبض علي بعض انصار المرشحين الذين يقومون بتوجيه الناخبين محاولين التأثير عليهم اما بالتوجيه الشفهي او المالي.

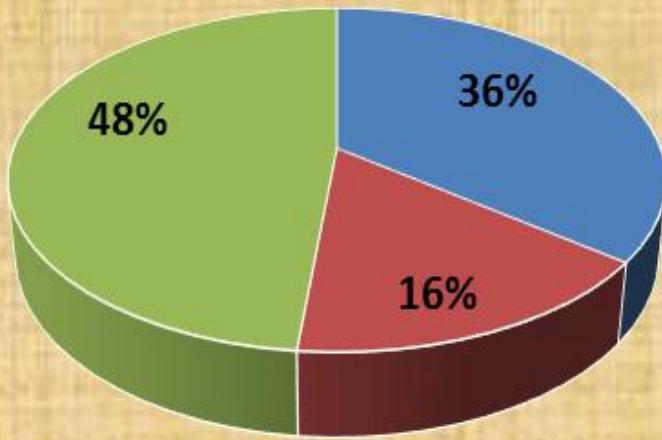
ثانيا : كان تعاطي أجهزة الدولة التنفيذية مع هذه المخالفات ايجابيا - إلا مع استثناءات بسيطة - ومتسقا مع ما يجب أن يتسم به أدائها من حياد نحو المرشحين وهو ما تمثل في الدور الايجابي للمحليات في ازاله الدعايات المبكرة التي قام بعض المرشحين والاحزاب منذ فتح باب الترشح وحتى المواعيد القانونية لبدء فترة الدعاية.

وبشكل عام فقد اتسم اداء الدولة اجمالا " بالايجابية والحياد " بشكل يتوافق مع المبادئ الدولية المتعارف عليها ، ولم تشهد خروقات يمكنها أن تؤثر على سلامة العملية الانتخابية .

#### الأحزاب والقوائم

شارك في الانتخابات البرلمانية 44 حزبا من أصل ما يزيد عن 105 حزب ولم يحصل منهم علي مقاعد سوى 20 حزبا فقط ، ويوضح الشكل التالي نسبة عدد الاحزاب التي شاركت والتي لم تشارك في العملية الانتخابية وايضا الأحزاب التي حصلت علي مقاعد

## جدول توضيحي لنسبة الاحزاب التي حصلت على مقاعد في البرلمان



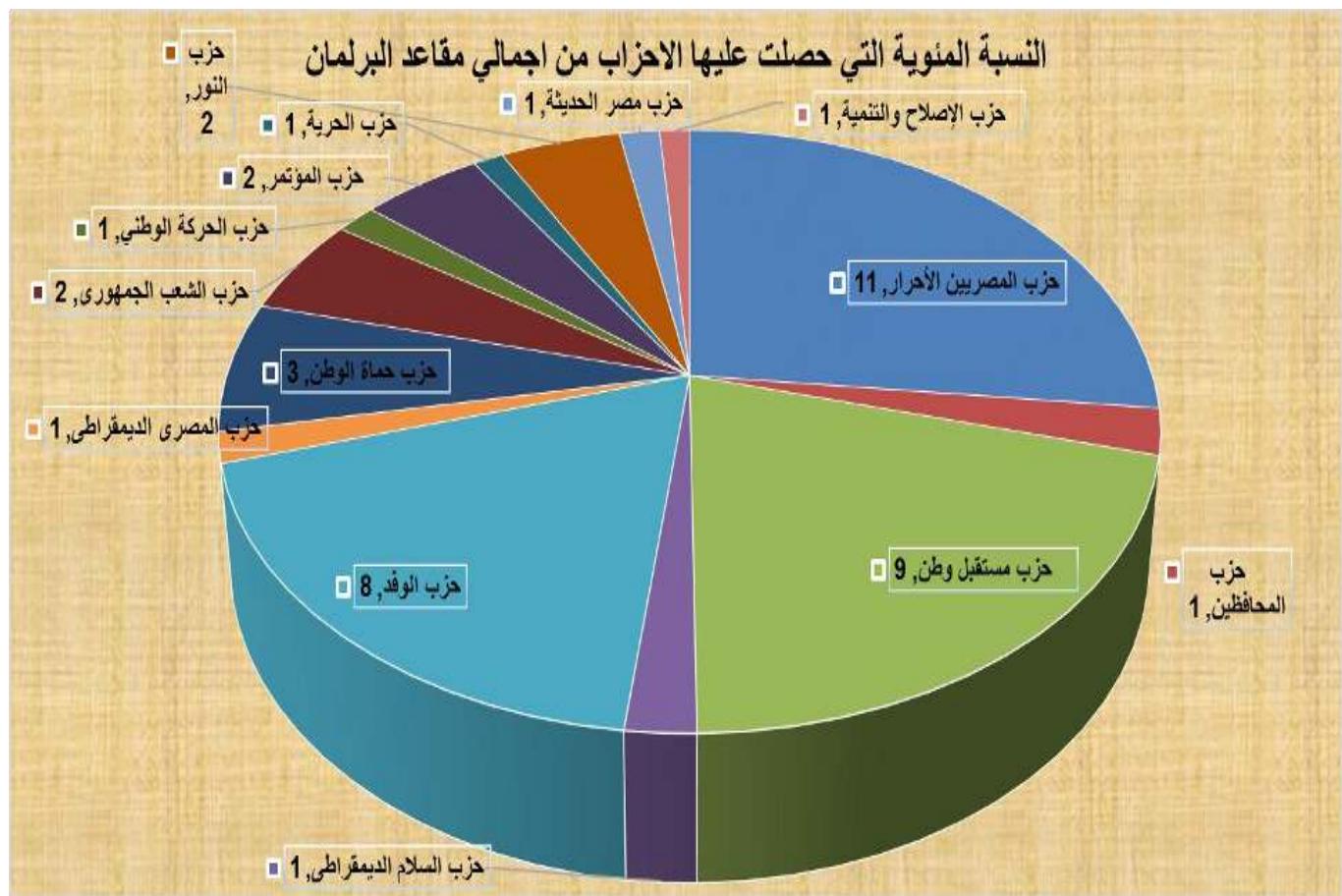
الاحزاب التي لم تدخل الانتخابات ■ الاحزاب التي حصلت على مقاعد ■ الاحزاب المشاركة

هذا وشكلت الاحزاب في هذا المجلس نسبة 43% تقريباً بعدد 239 من العدد الاجمالي لمقاعد المجلس وشغل المستقلين 57% بعدد 316 من اجمالي عدد النواب وعلى الرغم من تمثيل الاحزاب (بـ 20 حزباً) من اصل 44 تقدمت لخوض انتخابات الا انها نسبة قليلة مقارنة بعدد الاحزاب المصرية الذي وصل الي ما يزيد عن 105 حزب ، وكان عدد المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب كالتالي:-

- 1 حزب المصريين الأحرار 65 مقعداً
- 2 حزب مستقبل وطن 50 مقعداً
- 3 حزب الوفد 45 مقعداً
- 4 حزب حماة الوطن 17 مقعداً.
- 5 حزب الشعب الجمهوري 13 مقعداً
- 6 حزب المؤتمر 12 مقعداً
- 7 حزب النور 12 مقعداً
- 8 حزب المحافظين 6 مقاعد
- 9 حزب السلام الديمقراطي 5 مقاعد
- 10 حزب المصرى الديمقراطى 4 مقاعد
- 11 حزب الحركة الوطنية 4 مقاعد
- 12 حزب مصر الحديثة 4 مقاعد

- 13 حزب الإصلاح والتنمية 3 مقاعد
- 14 حزب الحرية 3 مقاعد
- 15 حزب مصر بلدى 3 مقاعد
- 16 حزب التجمع ممتد واحد
- 17 حزب العربي الناصري ممتد واحد
- 18 حزب الصرح ممتد واحد
- 19 حزب حراس الثورة ممتد واحد
- 20 حزب الريادة ممتد واحد

ويوضح الشكل التالي النسبة المئوية لكل حزب من أجمالي مقاعد البرلمان .



فيما اعلن عدد محدود من الأحزاب مقاطعته للعملية الانتخابية وكان علي رأسها احراب ( مصر القوية ، العدل ، التحالف الشعبي الاشتراكي ، مصر الحرية ) ، وقد ارتبطت المشاركة والمقاطعة وفقاً لتقديراتنا إلى مدى تواجد الأحزاب في الشرع ووزنها النوعي في المجتمع ، حيث أن غالبية الأحزاب غير المشاركة أو التي أعلنت مقاطعتها ليس لها قاعدة عضوية كبيرة ولا تواجد مؤثر في الشارع المصري .

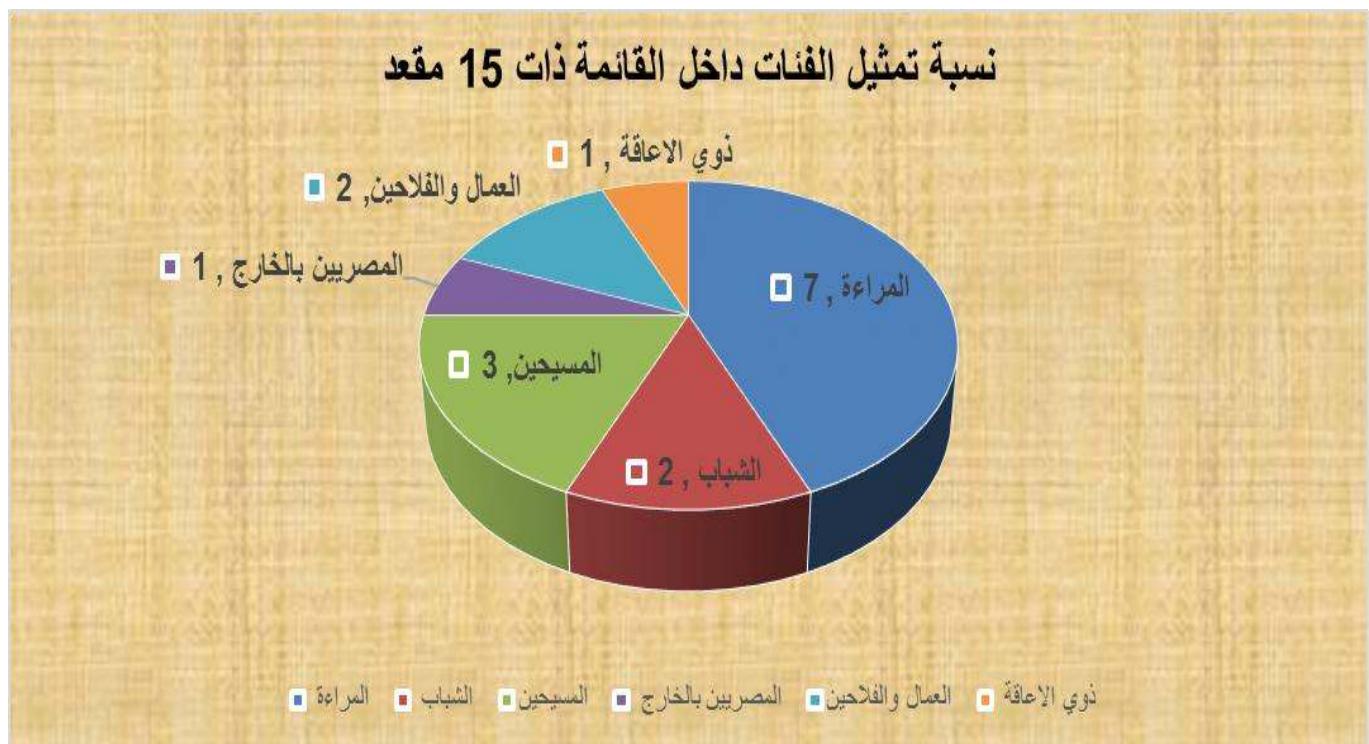
وتعكس النتيجة النهائية للمقاعد التي حصلت عليها القوى الحزبية عدة امور خاصة بعد أن تمكّن المرشحون الحزبيون من تحقيق تقدّم ظاهري في المرحلة الأولى لا يعكس قوّة أحزابهم بقدر ما يمكن أن يعكس حسن اختيار الأحزاب لمرشحيها في دوائر معينة، عاد المرشحون المستقلون ليحقّقوا تقدّماً ملحوظاً بحصدهم لـ 62% من مقاعد المرحلة الثانية في مقابل 38% من المقاعد حصدها المرشحون الحزبيون، ولتكون المحصلة النهائية حتى الآن هي

حصول المرشحين المستقلين على 56% من المقاعد الفردية في مقابل 44% للحزبيين ، واظهر مشهد المرشحين الحزبيين على المقاعد الفردية مشكلة حقيقة للنظام الحزبي المصري، تمثل في :-

- ١ - نقص قدرة الاحزاب على إعداد كوادر حزبية تستطيع نشر أفكار الحزب وحشد وتجنيد أكبر قطاع من المؤيدين للحزب على أساس ما سيطره من أولويات على أجندته التشريعية من خلال هيئته البرلمانية.
- ٢ - ضم الاحزاب لمرشحين موثوق في نجاحهم حتى ولو كانوا يختلفون ايدلوجيا مع افكار وسياسات الحزب نفسه بهدف تشكيل كتلة برلمانية كبيرة دون النظر الى الاختلاف الايدلوجي .
- ٣ - الإعتماد على المرشحين السابقين للحزب الوطني أو على الجيل الثاني من أبناء أعضاء قدامى للحزب، وهو أمر لا يحمل أي إدانة لممثلي الحزب الوطني أو لأبنائهم، ولكنه يعكس الفقر السياسي وعدم القدرة على إعداد الكوادر وعدم إستغلال الطموحات السياسية لقطاعات الشباب التي طالما تعنت بها هذه الاحزاب
- ٤ - الأمر الأخير اللافت للنظر إختفاء اليسار المصري بصورة شبه كاملة من التمثيل في البرلمان عبر أحزابه الشرعية، فضلا عن التراجع الشديد في نسبة اليمين الديني ممثلا في حزب النور السلفي .

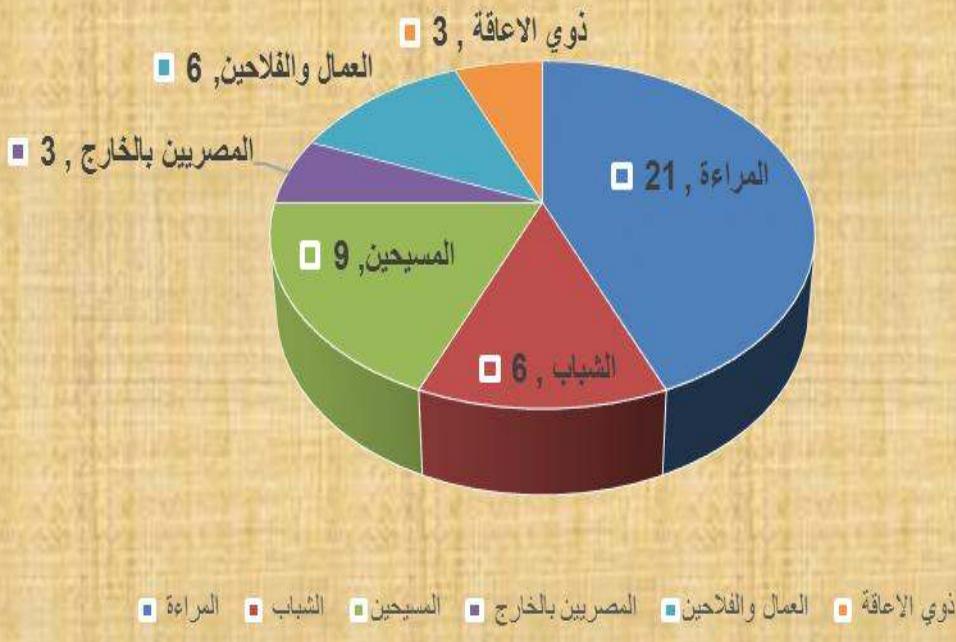
وعلى صعيد القوائم فقد خصص حوالي 20% من مقاعد البرلمان لنظام القوائم المغلقة ، كحل مناسب للقيود الدستورية التي فرضت ضرورة تمثيل عدد من الفئات المهمشة كالنساء والمصريين بالخارج وال المسيحيين وذوي الإعاقة والشباب والعمال وال فلاحين ، وتتوفر شواهد افية على صعوبة تمثيل هذه الفئات بغير نظام القوائم المغلقة ظل الظروف الجغرافية والديموغرافية المصرية .

وخصص لتلك القوائم 20% من مقاعد البرلمان، وقسمت الجمهورية الى أربعة قطاعات ، فنجد أن إقليمي شرق وغرب الدلتا خصصت لهما قائمتان، تضم كل واحدة منها 15 مقعدا. والقائمة الباقيتان تغطي إحداهما القاهرة ووسط وجنوب الدلتا، وتغطي الأخرى كل مدن الصعيد. وتضم كل واحدة منها 45 مقعدا. وطبقا لقانون مجلس النواب يجب أن تمثل تلك القوائم الفئات المختلفة للشعب المصري، ومنها الشباب تحت سن 35 سنة، وال المسيحيين، وذوي الإعاقة، والمرأة ويوضح الشكل التالي النسب التي نص عليها القانون في توزيع تلك الفئات داخل القوائم ذات خمسة عشر مقعدا .



كما يوضح الشكل التالي نسبة تمثيل الفئات التي نص عليها القانون في القوائم ذات الخمس واربعون مقعدا :

## نسبة تمثيل الفئات داخل القائمة ذات 45 مقعد



وقد ترشح لانتخابات سبع قوائم خاضت الانتخابات في الاربع قطاعات هي :-

1. قائمة في حب مصر وترشحت في الاربع قطاعات المخصصة لقوائم
  2. قائمة حزب النور وترشحت في قطاعين اثنين فقط هما غرب الدلتا وقائمة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا
  3. قائمة نداء مصر وترشحت في دائرتين اثنين فقط هما دائرة غرب الدلتا ودائرة شمال
  4. ائتلاف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال وترشحت هذه القائمة في ثلاثة دوائر فقط هي قطاع غرب الدلتا وقطاع وسط وجنوب الصعيد وقطاع القاهرة ووسط وجنوب الدلتا
  5. قائمة تيار التحالف الجمهوري وترشحت عن دائرة القاهرة ووسط وجنوب الدلتا
  6. قائمة فرسان مصر وترشحت عن دائرة غرب الدلتا
  7. قائمة كتلة الصحة الوطنية وترشحت عن قطاع وسط وجنوب الصعيد
- واللافت للنظر انه في قطاع شرق الدلتا لم يترشح سوى قائمة في حب مصر . وقد حصلت قائمة في حب مصر على جميع المقاعد المخصصة لقوائم في الانتخابات بعد حصولها على الأصوات من الجولة الاولى.

### مرشحي المقاعد الفردية

جرت الانتخابات على مرحلتين المرحلة الأولى شملت 14 محافظة والمرحلة الثانية شملت 13 محافظة. وترشح خلال العملية التنافسية لمجلس النواب (5432) مرشحا على المقاعد الفردية منهم (3622) مرشحا مستقلا بنسبة (66.7%) تنافس في المرحلة الاولى (1647) مرشحا فاز منهم (105) مرشحين بمقاعد برلمانية بنسبة (49.29%) وعدد (1975) مرشحا خلال المرحلة الثانية فاز منهم (137) مرشحا بنسبة (61.71%)، بينما ترشح عن الأحزاب (1810) مرشحين فردي بنسبة (33.3%) تنافس منهم (901) مرشح خلال المرحلة الأولى، فاز منهم (108) مرشحين يمثلون (16) حزبا سياسيا بمقاعد برلمانية بنسبة (50.71%) وعدد (909) مرشحين خلال المرحلة الثانية، فاز منهم (85) مرشحا يمثلون (16) حزبا سياسيا بنسبة (38.29%) لتصبح النتيجة النهائية للتنافس على (435) مقعدا فرديا

فوز المستقلين بعدد (242) مقعدا بنسبة (55.63%) وفوز الأحزاب بعدد (193) مقعدا بنسبة (44.37%) من مجمل المقاعد الفردية التي أجريت عليها الاقتراع هذا بخلاف 13 مقعدا لم تحسن نتائجهم في اربع دوائر حتى الان لتأجيل الاقتراع بهم طبقا للأحكام الصادرة بإعادة الاقتراع في تلك الدوائر ويوضح الشكل التالي نسب المتنافسين في المرحلتين.

#### المخالفات التي شهدتها العملية الانتخابية

##### اولا : الاحزاب والقوائم

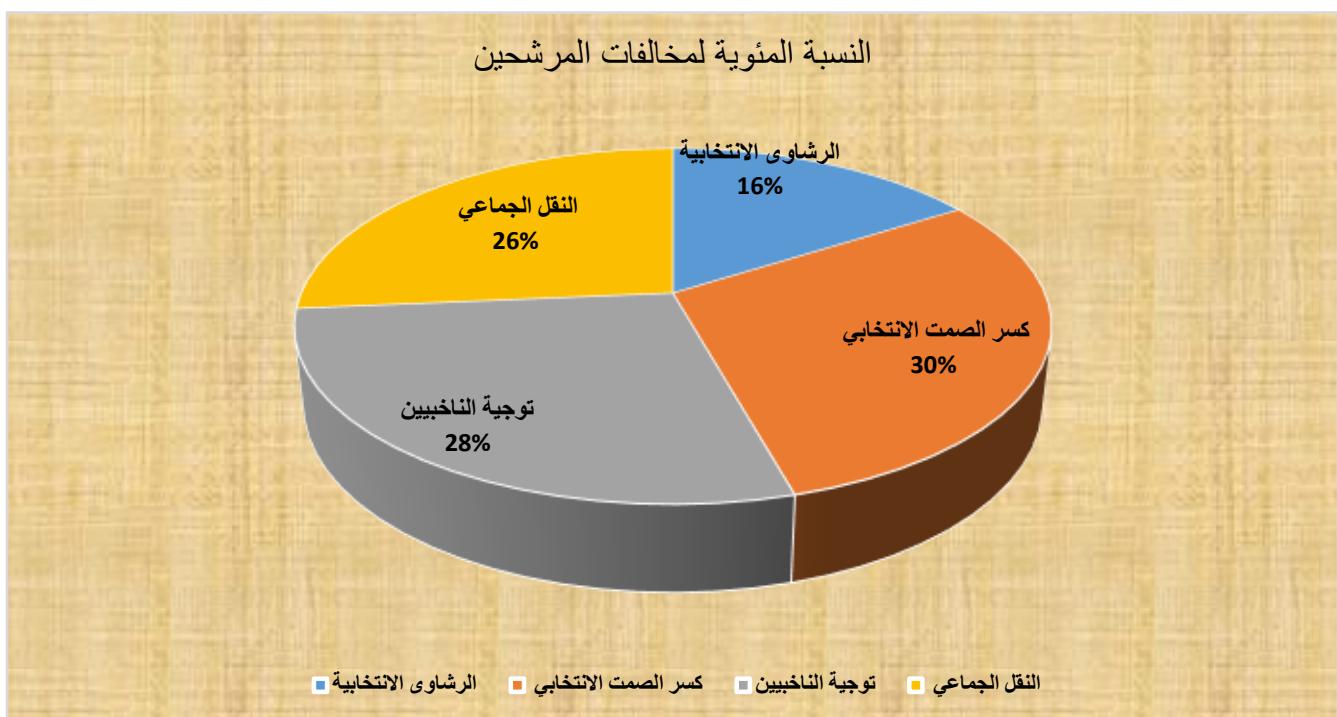
تعدد المخالفات والخورقات من قبل بعض الاحزاب وكانت ابرز تلك المخالفات التي ارتكبها الاحزاب والقوائم قد بدأت حتى قبل دعوة الناخبيين للتصويت حيث نظمت الاحزاب العديد من الفاعليات المختلفة والتي تمثلت في:-

- ١ - قيام حزب النور بتنظيم معارض مفروشات وعارض مستلزمات مدرسية وقوافل طبية بشرية وبطيرية ومراجعات للطلاب كما نظم اسواق للدواجن واللحوم .
- ٢ - قيام حزب المصريين الاحرار بتنظيم عدد من القوافل الطبية البشرية ودورات في كرة القدم وبعضعارض للسلع الغذائية .
- ٣ - قيام حزب مستقبل وطن بتنفيذ مبادرة لتوظيف الشباب في اكثر من محافظة.

وفي ايام الاقتراع كان من ابرز الانتهاكات التي تم رصدها قيام انصار قائمتي في حب مصر وقائمة حزب النور بتوجيه الناخبيين امام مقار الاقتراع وتوزيع كروت دعائية في فترات الصمت الانتخابي.

##### ثانيا : مرشحي المقاعد الفردية

وعلى مستوى مرشحي الفردي اتسم سلوك اغلب المرشحين بخرق القواعد الناظمة للعملية الانتخابية سوا على مستوى كسر الصمت الانتخابي او تقديم رشاوى انتخابية وايضا قام العديد من المرشحين بتوفير وسائل نقل جماعية كما قام العديد من انصار ومندوبي المرشحين بتوجيه الناخبيين داخل بعض طرقات مراكز الاقتراع او امام المراكز الخارجية ، ويوضح الشك التالي نسب هذه المخالفات بشكل اجمالي من عدد المخالفات التي تم رصدها .



وفي نفس السياق فقد خالف العديد من المرشحين للانتخابات القواعد الناظمة للعملية الانتخابية سواء عن طرق استخدام دور العباده وهي من الظواهر التي ظهرت بوضوح على الساحه الانتخابيه ، كما تم استخدام الاطفال في الدعاية الانتخابيه وايضا استخدام المؤسسات العامه ( مصالح حكوميه - مراكز شباب - جمعيات اهلية ) فى الدعاية الانتخابيه للمرشحين المستقلين او الحزبيين كما شهدت فترة الترشح والدعاية الانتخابية استخدام بعض المرشحين نفوذهم وسلطاتهم ودائرة معارف من التنفيذيين والمسؤولين الحكوميين فى عمليات الدعاية الانتخابيه لافتات الدعاية المبكرة التي انتشرت في معظم المحافظات قبل فترة الدعاية الانتخابية المقررة من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

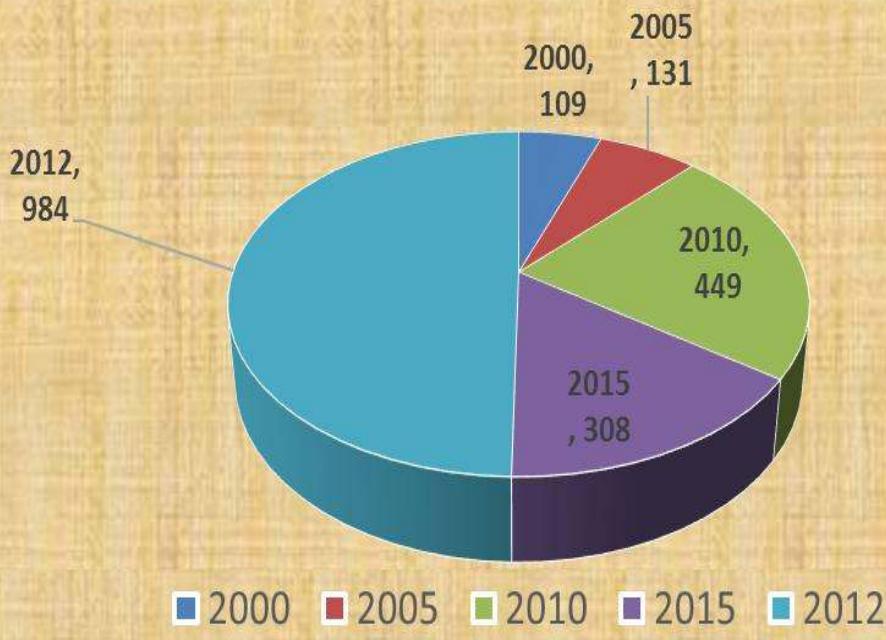
### الفئات الخاصة

لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية والنيابية المصرية، عملت لجنة الخمسين على التميز الإيجابي لفئات ستة من مكونات المجتمع المصري، حيث أكدت المادة (102) من الدستور على مراعاة التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائم أو الجمع بأي نسبة بينهما. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعين عدد من الأعضاء في مجلس النواب لا يزيد على 5%， ويحدد القانون كيفية ترشيحهم. كما نصت المادتان 243 و 244 على أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين والشباب والمسحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور. وفيما يلى نستعرض هذه الفئات

#### اولا : النساء:-

كانت المرأة هي محور معادلة الصراع والتنافس لصياغة المستقبل بعد ثورة 25 يناير فتحولت إلى لاعب رئيسي يسعى الجميع لاستقطابه والفوز بثقته وهو ما ظهر في كافة العمليات التنافسية والانتخابية وراهن الجميع على قدرات المرأة وحماسها للمشاركة وهو رهان لم يتحقق أو يخفق أو يفشل في أى مناسبة تنافسية لتصبح المرأة أيقونة الانتخابات المصرية . ومع الاستعداد للانتخابات البرلمانية كان من الطبيعي أن يسعى الجميع عبر الجمعية التأسيسية لوضع الدستور إلى ضمان تمثيل يحقق (المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، حيث حرص المشرع على الالتزام بهذا النص الدستوري عند صياغة قانون مجلس النواب لسنة 2014 (56) الذي منح المرأة مقعدا على الأقل عبر القوائم المغلقة المتنافسة إضافة لنصف من يحق للرئيس تعينهم في المجلس (5%) ليصبح حد التمثيل الأدنى للمرأة (70) مقعدا برلمانيا خلال هذه الدورة التنافسية، وهو ما رأه البعض مناسبا، وإن رأته المرأة غير ذلك لتتقدم للترشح على المقاعد الفردية المباشرة (283) مرشحة بينهم (112) مرشحة خلال المرحلة الأولى وصلت منهم لجولة الإعادة (13) مرشحة وفازت منها (5) مترشحات بمقاعد البرلمان بينهم ثلات حصلوا على أعلى الأصوات بدوائرهم . وفي المرحلة الثانية تقدمت (171) مترشحة للمنافسة عبر جميع المحافظات لتصل لجولة الإعادة (18) مترشحة تستطيع (12) مرشحة من بينهم أن تفوز بمقعد برلماني بنسبه نجاح (66.7%). واجملا حصلت المرأة في مجلس النواب 2015 على 73 مقعد بواقع 56 على القوائم و 17 على مقاعد الفردي من اصل 308 تقدموا للترشح . وهي أعلى نسبة في تاريخ الحياة النيابية المصرية ، فضلا عن نصيبها من نسبة التعيينات التي أقرها قانون مجلس النواب والمقرر لها الحصول على 14 مقعدا ، ليصبح مجموع مقاعدها في البرلمان الجديد 87 مقعدا ، ولا يزال نصيب المرأة في حصص المقاعد الانتخابية قابلا للزيادة، في ظل بقاء 4 دوائر بالمرحلة الأولى تنتهي الانتخابات فيهم يوم 20 ديسمبر بعد وقفها، على خلفية أحکام قضائية، حيث تم الانتخابات على 13 مقعدا على النظام الفردي. ويوضح الجدول التالي عدد المترشحات منذ برلمان 2000 وحتى البرلمان الحالي 2015.

## عدد السيدات المرشحات



كما يوضح الجدول التالي عدد السيدات اللوائي فزن في الانتخابات البرلمانية منذ العام 2000 وحتى البرلمان الحالي

البرلمان	عدد الفائزات	عدد المعينات	إجمالي عدد النائبات
2000	7	4	11
2005	3	5	8
2010	64	1	65
2012	9	2	11
2015	73	14 طبقاً لنص القانون	87

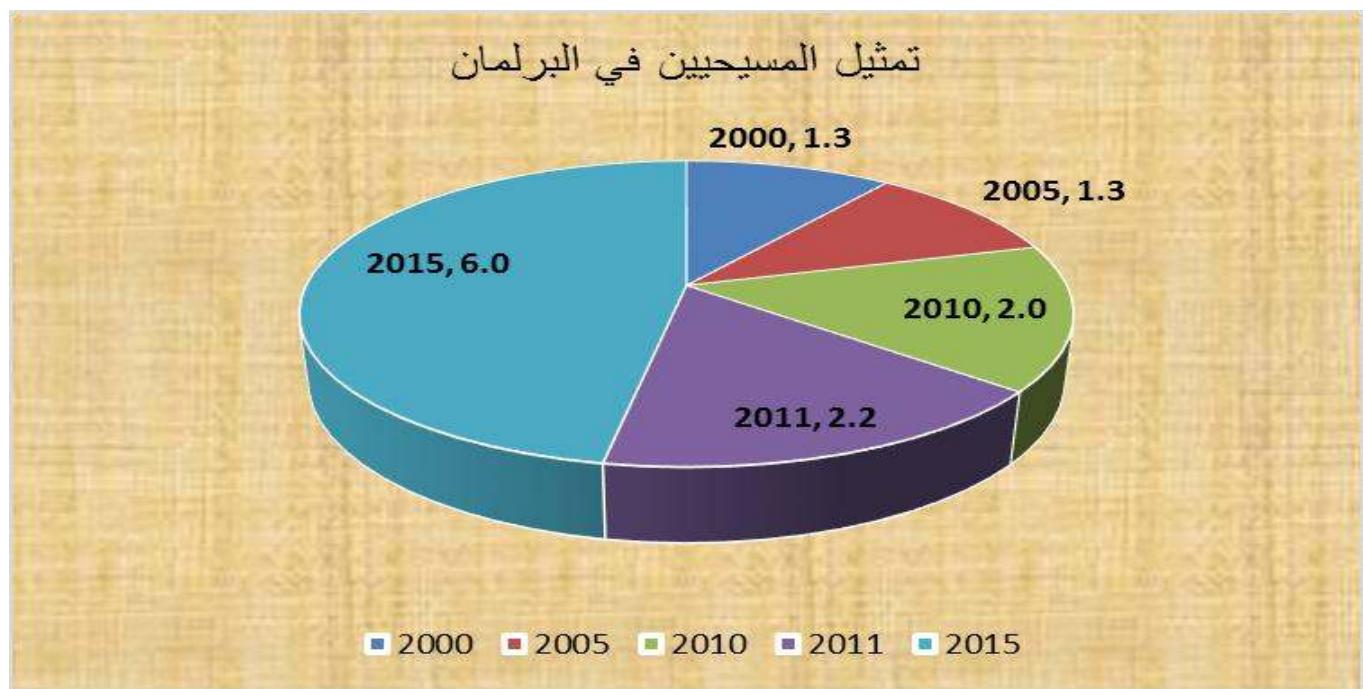
### ثانياً : المسيحيين :-

كان إقبال المسيحيين على الترشح للمنافسة على المقاعد الفردية ملماحاً إيجابياً في ظل حرص المشرع على وضعهم في الفئات الأولى بالدعم حيث تقدم للترشح (206) مرشحين فردي منهم (91) مرشحاً خلال المرحلة الأولى و(115) مرشحاً خلال المرحلة الثانية ، وقد كان إقبال الناخبين المسيحيين بشكل واضح كعنصر مؤثر في المعايدة، إلا أن النتيجة النهائية للمرحلة الأولى شهدت وصول (23) مرشحاً مسيحياً لجولة الإعادة وفوز (4) مرشحين بمقاعد برلمانية. وفي المرحلة الثانية ترشح (115) مسيحياً على (10) ثم وصول (21) منهم لجولة الإعادة وكان لافت للنظر وجود أكثر من مرشح مسيحي في (5) دوائر بالإعادة، وانتهت الجولة الثانية بنجاح عدد غير مسبوق من النواب المسيحيين (9) نواب، خلال تلك المرحلة منهم (4) نواب عن دائرة (عين شمس - شبرا وروض الفرج) الواقع نائبين

لكل دائرة، إضافةً لوجود نائب حسم مقعده دون الوصول لجولة الإعادة (سمير غطاس)، ليصبح إجمالي النواب المسيحيين على المقاعد الفردية (13) نائباً، وهو أكبر تمثيل عبر التنافس المباشر على المقاعد الفردية في تاريخ المرشحين المسيحيين منذ عام (1924)، ليصل مجمل المقاعد بعد إضافة مقاعد القوائم الأربع إلى (36) مقعداً لنواب مسيحيين، وهو رقم يعادل كل ما حصل عليه النواب المسيحيون بالانتخابات خلال (47) عاماً منذ عام (1964) وحتى عام (2011) كإنجاز متفرد وغير مسبوق. ويوضح الجدول التالي عدد المسيحيين في المجالس المتعاقبة منذ عام 2000 وحتى الان.

السنة	عدد النواب	المسيحيين فائزين	المسيحيين معينين	إجمالي تمثيل المسيحيين في البرلمان
2000	454	3	3	6
2005	454	1	5	6
2010	508	4	6	10
2011	508	6	5	11
2015	596	36		36

ويوضح الشكل التالي نسبة تمثيل المسيحيين في مجلس الشعب منذ العام 2000 وحتى برلمان 2015



### ثالثاً : ذوي الإعاقة

البداية من الدستور المصري الذي أقر لأول مرة تمثيل ذوي الإعاقة في البرلمان و هي خطوة ايجابية جداً من خطوات التغيير الذي يحدث في مصر، وبالتالي أصبح لزاماً على الأحزاب السياسية أن يكون لها ممثلين من ذوي الإعاقة، والكتلة التي وضعها تمثل ذوي الإعاقة والمرأة والشباب والأقباط هي في حد ذاتها نقلة نوعية هامة من تاريخ مصر . وبلغت نسبة تمثيل ذوي الإعاقة تحت قبة البرلمان المصري نحو 1.3% من التمثيل الكلي للبرلمان، وهذا يمثل نقلة نوعية وحدث تاريخي في مسار قضية الإعاقة في مصر، حيث ولأول مرة في تاريخ مشاركة الأشخاص ذوي

الإعاقات في الحياة السياسية يتم تمثيلهم بأكثر من 8 مقاعد في البرلمان، بالإضافة إلى أنه تأكيد على كونهم شريحة كبيرة قادرة على العطاء وخدمة الوطن أينما وجده.

#### رابعاً : المصريين في الخارج

ينص القانون على تمثيل المصريين بالخارج بـ 8 مقاعد بالبرلمان بواقع 3 مقاعد في الصعيد، و3 مقاعد في القاهرة، ومقدار في غرب الدلتا، ومقدار في شرق الدلتا. يعتبر تمثيل المصريين في الخارج داخل البرلمان خطوة إيجابية تحدث لأول مرة في مصر، ومشاركة المصريين في الخارج بالعملية السياسية بوطنهم مصر أمر مهم للغاية. وهي شريحة كبيرة من المصريين ولا يوجد إحصاء رسمي دقيق وشامل لعدد المصريين في الخارج. ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات غير الرسمية إلى وجود ما يقرب من 8 ملايين مصري في الخارج، تشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد المصريين بالخارج يبلغ 2.7 مليون نسمة، تتركز غالبيتهم العظمى - ما يقرب من 69.9% - في الدول العربية، لاسيما الخليجية منها، مقابل 30.1% موزعة بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

#### نسب المشاركة

على صعيد نسبة المشاركة في التصويت ، فقد كانت أعلى من مثيلتها قبل ثورة يناير ، وأقل من الانتخابات البرلمانية الماضية التي أجريت عقب ثورة يناير ، حيث وصلت لحوالي 28.5% من إجمالي المقيدين ، وقد بُرِز دور النساء في عملية المشاركة بشكل واضح ولافت للنظر ، مقابل تراجع مشاركة الشباب صغار السن . والحقيقة أن خلال فترة الانتخابات بجولتيها كان هناك نوعاً من الإدعاء بشأن قلة نسبة المشاركة في الانتخابات ، رغم أن الهيئة العليا للانتخابات أعلنت أن نسبة المشاركة بلغت 28.3% من إجمالي عدد من لهم حق التصويت ، وما شاهدناه من عدم وجود تكسس امام اللجان يعود الى حسن تنظيم سير العملية الانتخابية من جهة ومن جهة اخرى تعود الناخب المصري على انجاز مهمة الاقتراع كنتيجة طبيعية لمروءه بعد استحقاقات في زمن لم يتجاوز الاربع سنوات.

واستخدم مقاطعي العملية الانتخابية ومهاجميه المقارنات مع نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية السابقة كنوع من التدليل على أن نسبة المشاركة في انتخابات 2015 ضعيفة ، ولكن عن المقارنة يجب ان تكون بالنظر إلى آخر ثلاثة انتخابات تم إجرائها ، ففي 2005 بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب حوالي 25% من عدد من لهم حق التصويت ، وبلغت في 2010 قرابة الـ 35% من عدد من لهم حق التصويت وفي انتخابات برلمان 2012 قدرت اللجنة العليا للانتخابات نسبة الناخبين فيها بـ 62% كنسبة غير مسبوقة في تاريخ مصر ، ولكن هذه النسبة لا تعد نسبة سليمة حيث ثابت هذه الانتخابات الضغط على ارادة الناخبين من قبل تيار الاسلام السياسي وارهابهم فكريًا ودينيًا وتحريم المقاطعة وتوزيع السلع الغذائية على المناطق الاكثر فقراً من جهة اخرى فقد خرج ايضا العديد من الناخبين ضد تلك الفكرة وهو ما ادى الى ارتفاع نسبة المشاركة ، لذا لا تعد نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب هذه المرة بالنسبة القليلة بالمقارنه بنسبيتها في 2005 وفي ظل عدم توافد عمليات تزوير منهجية كما كانت في 2010.

هذا وقد شهدت محافظة جنوب سيناء، أعلى نسبة تصويت في جمهورية مصر العربية بلغت 41.3% لتعطي للعالم درساً في عدم الخوف من الإرهاب وترسل رداً عملياً لكل العالم ببشرهم أن مصر مازالت وستظل بلد الأمان والسلام ، ومن ناحية أخرى فقدت شهدت محافظة السويس أقل نسبة تصويت بـ 18.01% من إجمالي عدد الناخبين في المحافظة.

#### التقييم النهائي

جاءت عملية الاقتراع متواقة إلى حد بعيد مع المعايير الانتخابية ، حيث لم يتم رصد وقائع من شأنها التأثير السلبي على سير عملية التصويت ، ولم يتم رصد وقائع تزوير منهجية ، فضلاً عن الحياد الواضح لأجهزة الدولة خلال عملية الاقتراع ، وحيادية الغالبية العظمى من السادة القضاة رؤساء لجان الاقتراع ، وكذلك حيادية الغالبية العظمى من الموظفين المعاونين .

وبشكل عام كان تعامل القضاة والموظفين مع العملية الانتخابية جيد جدا ، ولم يتم رصد اي حالات توجيه من قبل القضاة داخل اللجان ، باستثناء بعض الحالات والتي تمحورت حول رفض قليل من القضاة أو الموظفين مساعدة بعض الناخبين من كبار السن او المعاقين او الاميين .

كما كانت القوات المكلفة بتأمين العملية الانتخابية على مستوى المسؤولية ، حيث حرص قوات الامن علي حفظ سلامة امن المواطنين ، وسير العملية الانتخابية وعدم التدخل في سير الاقتراع ، وهو ما ظهر في تدخل قوات الامن لفض المناوشات والمشادات المحدودة التي حدثت امام اللجان ، وعدم السماح لهذه المشادات بالتأثير علي سير العملية ، كما ابديت قوات التأمين حرفيه كبيرة في القبض علي بعض انصار المرشحين الذين يقومون بتوجيه الناخبين محاولين التأثير عليهم اما بالتوجيه الشفهي او المالي.

وبشكل كبير اتسمت الانتخابات البرلمانية باداء سيئ من عدد كبير من المرشحين علي مستوى خرق قواعد العملية الانتخابية ، تمثلت هذه الخروقات والمخالفات في قيام المرشحين بتوفير وسائل نقل جماعية لنقل المواطنين من منازلهم الي اماكن الاقتراع ثم اعادتهم مرة اخري الي منازلهم ، وهو أمر اقترن بدفع رشاوى انتخابية تم توثيق بعضها بالفيديو والصور .

#### الوصيات

- ١ - العمل على تفعيل مواد الدستور في شأن تأسيس الهيئة الوطنية الدائمة لإدارة الانتخابات على مستوى الجمهورية.
- ٢ - نطوير النظام الانتخابي والاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي في كل مراحل العملية الانتخابي ، وذلك بهدف تسريع عملية التصويت وتيسيرها .
- ٣ - إجراء الانتخابات في نفس اليوم لضمان عملية انتخابية سلسة وخفض التكاليف.
- ٤ - تعزيز التحقيق الانتخابي وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين.
- ٥ - الإعداد الجيد لإجراءات العملية الانتخابية، وتحسين التواصل مع المجتمع المدني والمرشحين.
- ٦ - العمل على سد الثغرات في تشريعات الانتخابات لضمان محاصرة المخالفات التي ترتكبها بعض الأحزاب والمرشحين ، وذلك من خلال تغليظ العقوبات
- ٧ - العمل علي مناهضة الانفاق الانتخابي غير المشروع ، ووضع حد لعملية شراء الأصوات.
- ٨ - إلزام المرشحين بتقديم برامج انتخابية واضحة.
- ٩ - زيادة البرامج الانتخابية من منظمات المجتمع المدني والدولة لرفع وعي الناخب بالعملية الانتخابية.